أوراق سياسية

دورية علمية شهرية
محكمة تصدر عن
كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

جامعة الموصل
كلية العلوم السياسية

POLITICAL PAPERS

A Peer-Reviewed
Monthly Bulletin
Published by the
College of Political
Science, University
of Mosul

Political Papers

في هذا العدد:

استغلال النفوذ النيابي وأثره في حماية المال العام: دراسة دستوريّة تحليليّة في ضوء دستور جمهوريّة العراق لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات النافذة
أ.م.د. بسام حازم الشيخ

الرومانسيّة الثوريّة في الفكر السياسي لحركة بادر-ماينهوف
أ.م.د. ليث مزاحم خضير

الشتاء الخامس للحرب الروسيّة-الأوكرانيّة: بين إعادة التموضع الاستراتيجي وإدارة المخاطر الممتدّة
أ.م.د. عمر هاشم ذنون

دور الاقتصاد الدائري في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي للدول النامية: نماذج مختارة
أ.م.د. زينة عبد الكريم إبراهيم

التحليل البنيوي للنظم السياسيّة المُعاصرة: التصنيفات، الأنماط والوظائف المؤسّسيّة
م.م. غادة حازم يونس حمو

العدد ٦٨
تشرين الأول ٢٠٢٦
Issue 68
October 2026

أوراق سياسية

محتويات العدد

استغلال النفوذ النيابي وأثره في حماية المال العام: دراسة دستوريّة تحليليّة في ضوء دستور جمهوريّة العراق لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات النافذة

أ.م.د. بسام حازم الشيخ

الرومانسيّة الثوريّة في الفكر السياسي لحركة بادر-ماينهوف

أ.م.د. ليث مزاحم خضير

الشتاء الخامس للحرب الروسيّة-الأوكرانيّة: بين إعادة التموضع الاستراتيجي وإدارة المخاطر الممتدّة

أ.م.د. عمر هاشم ذنون

دور الاقتصاد الدائري في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي للدول النامية: نماذج مختارة

أ.م.د. زينة عبد الكريم إبراهيم

التحليل البنيوي للنظم السياسيّة المُعاصرة: التصنيفات، الأنماط والوظائف المؤسّسيّة

م.م. غادة حازم يونس حمو

استغلال النفوذ النيابي وأثره في حماية المال العام
دراسة دستورية تحليليّة في ضوء دستور جمهوريّة العراق لسنة ٢٠٠٥ والتشريعات النافذة

أ.م.د. بسام حازم الشيخ(*)

الملخّص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة استغلال النفوذ النيابي وأثرها في حماية المال العام، من خلال بيان الحدود الدستورية والقانونية للصلاحيات التي يتمتع بها عضو مجلس النواب، والتمييز بين ممارسة الاختصاصات النيابية المشروعة وبين توظيفها لتحقيق مصالح شخصية أو منافع غير مستحقة للغير. وتنبع أهمية الموضوع من ارتباطه بمبدأ سيادة القانون، ونزاهة الوظيفة العامة، وضرورة إخضاع السلطات العامة للمساءلة. وتبحث الدراسة في صور استغلال النفوذ النيابي، والآثار المترتبة عليه، فضلاً عن الضمانات الدستورية والتشريعية التي يمكن الاستناد إليها لمواجهته، مع التركيز على دور الجهات الرقابية والقضائية في حماية المال العام.

الكلمات المفتاحية: النفوذ النيابي؛ المال العام؛ الفساد؛ الحصانة النيابية؛ المساءلة؛ الرقابة البرلمانية

مقدّمة

تُعد الوظيفة النيابية من الوظائف الدستورية المهمة في الدولة الحديثة، لما يضطلع به عضو مجلس النواب من مهام تشريعية ورقابية وتمثيلية. وقد منح الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ مجلس النواب

(*) كلية الحقوق، جامعة الموصل.

اختصاصات واسعة، تهدف إلى ضمان التوازن بين السلطات، ومراقبة أداء الحكومة، والمساهمة في إدارة الشؤون العامة وفق أحكام الدستور والقانون. غير أن اتساع الاختصاصات النيابية قد يثير إشكاليات قانونية عندما تُستخدم الصلاحيات المقررة للنائب خارج الغايات الدستورية التي أُنشئت من أجلها، ولا سيما إذا اتجه استخدامها إلى تحقيق منفعة شخصية أو التأثير في القرارات الإدارية والمالية لمصلحة أفراد أو جهات معينة.

ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين ممارسة الدور النيابي المشروع وبين استغلال النفوذ الذي قد يشكل، بحسب ظروف كل حالة وأدلتها، مخالفة دستورية أو إدارية أو جريمة جزائية.

أولاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان العلاقة بين ممارسة الوظيفة النيابية وحماية المال العام، وتحديد الضوابط القانونية التي تمنع انحراف الصلاحيات عن أهدافها الدستورية. كما يسهم البحث في توضيح حدود الحصانة النيابية، ودور المؤسسات الرقابية والقضائية في مساءلة من يثبت ارتكابه فعلاً مخالفاً للقانون.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول مدى كفاية الضمانات الدستورية والتشريعية العراقية في الحد من استغلال النفوذ النيابي، ومدى قدرة القواعد القانونية القائمة على التمييز بين ممارسة الاختصاص النيابي المشروع وبين استخدامه لتحقيق مصالح غير مشروعة على حساب المال العام.

ثالثاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن الصلاحيات النيابية، على الرغم من أهميتها في تحقيق الرقابة على السلطة التنفيذية، قد تتحول إلى وسيلة للإضرار بالمال العام إذا استُخدمت خارج حدودها الدستورية والقانونية، وأن فاعلية الحماية لا تتحقق بمجرد وجود النصوص القانونية، بل تتطلب تطبيقها وتفعيل آليات المساءلة والرقابة.

اعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص الدستورية والتشريعية ذات الصلة، والمنهج الوصفي لتحديد صور استغلال النفوذ النيابي وآثاره، مع الاستفادة من المنهج الاستقرائي في بيان الضمانات القانونية المقررة لحماية المال العام.

خامساً: خطة البحث

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني للوظيفة النيابية.

المبحث الثاني: صور استغلال النفوذ النيابي وآثاره في حماية المال العام.

المبحث الثالث: آليات المساءلة والضمانات القانونية لمواجهة استغلال النفوذ النيابي.

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني للوظيفة النيابية

تمثل الوظيفة النيابية إحدى الوسائل الدستورية التي تمارس الدولة من خلالها الرقابة على السلطة التنفيذية، وتضمن مشاركة ممثلي الشعب في التشريع وصنع القرار العام. وقد حدد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ اختصاصات مجلس النواب، وأقر في الوقت نفسه مجموعة من الضوابط التي تحكم ممارسة هذه الاختصاصات.

المطلب الأول: الاختصاصات الدستورية لعضو مجلس النواب

يمارس عضو مجلس النواب اختصاصاته ضمن إطار جماعي، من خلال المجلس ولجانه، وفقاً لأحكام الدستور والنظام الداخلي. وتتمثل الوظيفة الأساسية للنائب في المشاركة في سن القوانين، والرقابة على أداء الحكومة، وتمثيل المواطنين، والمساهمة في مناقشة السياسات العامة.

وقد نصت المادة (٦١) من الدستور العراقي على اختصاصات مجلس النواب، ومن أبرزها تشريع القوانين، والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، والموافقة على الموازنة العامة، فضلاً عن الاختصاصات الأخرى التي حددها الدستور.

وتكتسب الوظيفة الرقابية أهمية خاصة في مجال حماية المال العام، إذ يستطيع المجلس من خلال أدواته الدستورية متابعة أداء الوزارات والجهات الحكومية، والتحقق من سلامة تنفيذ السياسات العامة، ومساءلة المسؤولين عن أوجه الخلل في إدارة الأموال العامة.

إلا أن هذه الاختصاصات لا تمنح النائب سلطة إدارية مباشرة على مؤسسات الدولة، ولا تخوله إصدار الأوامر للموظفين أو التدخل في أعمالهم التنفيذية خارج الأطر القانونية. فالفصل بين السلطات يقتضي أن يمارس كل جهاز اختصاصاته ضمن الحدود التي رسمها الدستور.

المطلب الثاني: الضوابط الدستورية لممارسة الوظيفة النيابية

تخضع الوظيفة النيابية لمجموعة من المبادئ الدستورية، وفي مقدمتها مبدأ سيادة القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ حماية المال العام. وقد أكدت المادة (٢٧) من الدستور العراقي (٢٠٠٥)

حرمة الأموال العامة، وأوجبت على الدولة والمواطنين المحافظة عليها.

ويترتب على ذلك أن عضو مجلس النواب، شأنه شأن بقية شاغلي الوظائف العامة، ملزم باحترام القواعد التي تحكم إدارة المال العام، وعدم استخدام موقعه الدستوري لتحقيق منافع شخصية أو غير مشروعة.

كما أن المادة (١٢٧) من الدستور تحظر على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء وغيرهم من المسؤولين المحددين فيها استغلال مناصبهم لتحقيق مصالح خاصة في التعاملات مع الدولة. ويعكس هذا النص توجهاً دستورياً نحو منع تعارض المصالح واستغلال السلطة، مع ضرورة الرجوع إلى نطاق تطبيقه عند بحث مسؤولية أي شخص بعينه.

ولا يعني ذلك أن كل اتصال يجريه النائب مع جهة حكومية يعد تدخلاً غير مشروع؛ إذ قد يكون الاتصال جزءاً من ممارسة الدور الرقابي أو التمثيلي. وإنما تتحدد المشروعية وفقاً لطبيعة التصرف وغايته، ومدى احترامه للاختصاصات القانونية، وما إذا كان قد ترتب عليه تحقيق منفعة غير مستحقة أو الإضرار بالمصلحة العامة.

المبحث الثاني: صور استغلال النفوذ النيابي وآثاره في حماية المال العام

قد تتخذ إساءة استخدام النفوذ النيابي صوراً متعددة، تختلف في طبيعتها وآثارها القانونية. ولا يمكن اعتبار أي تصرف جريمة لمجرد ارتباطه بعضو مجلس النواب، بل يتعين التحقق من توافر الأركان القانونية للجريمة أو المخالفة المنسوبة إليه.

المطلب الأول: صور استغلال النفوذ النيابي

تتمثل إحدى الصور المحتملة لاستغلال النفوذ في استخدام الصفة النيابية للتأثير في القرارات الإدارية المتعلقة بالتعيين أو التعاقد أو الإحالة أو غيرها من الإجراءات التي تخضع للقواعد القانونية. فإذا استُخدم النفوذ للحصول على منفعة غير مستحقة أو تجاوز الضوابط المقررة، فقد يثير ذلك مسؤولية قانونية بحسب طبيعة الفعل والأدلة المتوافرة.

ومن الصور الأخرى التدخل في إجراءات التعاقد الحكومي أو تنفيذ المشاريع العامة، بقصد توجيهها لمصلحة جهة معينة خلافاً لقواعد المنافسة والشفافية. وقد يؤدي هذا السلوك، إذا ثبتت مخالفته للقانون، إلى الإضرار بالمال العام، سواء من خلال زيادة الكلفة أو الإخلال بجودة التنفيذ أو حرمان الدولة من العروض الأكثر ملاءمة.

كما قد يظهر الاستغلال في الضغط على الموظفين أو المسؤولين الإداريين لاتخاذ قرارات لا تستند إلى مقتضيات الوظيفة العامة. وهنا ينبغي التمييز بين طلب النائب الحصول على معلومات أو متابعة شكوى مواطن، وهي ممارسات قد تدخل ضمن دوره التمثيلي والرقابي، وبين ممارسة الضغط غير المشروع لحمل الموظف على مخالفة القانون.

وقد تتصل بعض صور الاستغلال بتلقي الهدايا أو المنافع أو الوعود بها مقابل استعمال النفوذ في شأن من شؤون الدولة. وفي هذه الحالة، لا يكفي مجرد الادعاء بوجود منفعة لإثبات الجريمة، بل يجب التحقق من الوقائع والأدلة ومدى انطباق النص الجزائي عليها.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على استغلال النفوذ النيابي

يؤدي استغلال النفوذ النيابي، متى ثبت وقوعه، إلى آثار تتجاوز حدود المخالفة الفردية، إذ قد ينعكس على سلامة إدارة المؤسسات العامة، ويؤثر في الثقة بالعملية التشريعية والرقابية.

ويتمثل الأثر المالي المباشر في احتمال إهدار الأموال العامة أو توجيهها إلى غير الأغراض المخصصة لها. وقد يحدث ذلك من خلال عقود غير مستوفية للشروط القانونية، أو مشاريع لا تحقق المنفعة العامة، أو قرارات مالية اتخذت نتيجة ضغط غير مشروع.

أما الأثر الإداري، فيتمثل في إضعاف استقلال الموظف العام عند أداء واجباته، وإرباك العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فإذا أصبح الموظف خاضعاً لضغوط خارج التسلسل الإداري والقانوني، فإن ذلك يهدد مبدأ المشروعية ويضعف كفاءة الإدارة العامة.

ويترتب على ذلك أيضاً أثر مؤسسي يتمثل في تراجع الثقة بآليات الرقابة والمساءلة، خصوصاً إذا لم تُتخذ الإجراءات القانونية المناسبة عند ظهور أدلة على وجود مخالفات. ولهذا فإن حماية المال العام لا تقتصر على استرداد الأموال التي تم الاستيلاء عليها، بل تشمل كذلك منع أسباب الانحراف وتعزيز النزاهة والشفافية في أداء المؤسسات.

المبحث الثالث: آليات المساءلة والضمانات القانونية لمواجهة استغلال النفوذ النيابي

تتطلب مواجهة استغلال النفوذ النيابي وجود منظومة متكاملة من الضمانات الدستورية والقانونية والرقابية، توازن بين حماية استقلال العمل النيابي ومنع استخدامه للإضرار بالمصلحة العامة.

المطلب الأول: دور الجهات الرقابية والقضائية

تؤدي هيئة النزاهة الاتحادية دوراً مهماً في مكافحة الفساد والتحقيق في القضايا الداخلة ضمن اختصاصها، وفقاً لقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل. وتكتسب أعمال الهيئة أهمية في الحالات التي تتوافر فيها مؤشرات على وجود فساد مالي أو إداري أو استغلال للوظيفة.

كما يضطلع ديوان الرقابة المالية الاتحادي بدور أساسي في الرقابة على المال العام، من خلال فحص الحسابات والأنشطة المالية للجهات الخاضعة لرقابته، والكشف عن المخالفات المالية والإدارية وإعداد التقارير بشأنها. ويُعد هذا الدور وسيلة مهمة للكشف المبكر عن أوجه الخلل في إدارة الأموال العامة.

أما القضاء، فيمثل الضمانة الأساسية لتطبيق القانون والفصل في المنازعات والاتهامات التي تعرض عليه، وفقاً للإجراءات المقررة. ولا يجوز أن تتحول الصفة النيابية إلى وسيلة لإعفاء صاحبها من المسؤولية الجزائية إذا ثبت ارتكابه جريمة، مع مراعاة الضمانات الدستورية والإجرائية المتعلقة بالحصانة النيابية.

وتقتضي فعالية هذه الجهات التنسيق فيما بينها، وتبادل المعلومات وفقاً للقانون، وضمان عدم التدخل في استقلال التحقيق أو القضاء. كما ينبغي أن تستند الإجراءات إلى الأدلة والوقائع، بعيداً عن الاعتبارات الشخصية أو السياسية.

المطلب الثاني: الحصانة النيابية وحدودها في المساءلة

أقر الدستور العراقي الحصانة النيابية في المادة (٦٣)، بوصفها ضمانة تهدف إلى حماية عضو مجلس النواب من الضغوط التي قد

تعيق أداء مهامه الدستورية. غير أن هذه الحصانة ليست امتيازاً شخصياً مطلقاً، وإنما هي ضمانة وظيفية مرتبطة باستقلال العمل النيابي.

ويقتضي فهم الحصانة التمييز بين الآراء والأفكار التي يبديها النائب أثناء ممارسته عمله النيابي، وبين الأفعال التي قد تشكل جرائم مستقلة عن هذا العمل. فالحماية الدستورية لا ينبغي تفسيرها على نحو يؤدي إلى تعطيل تطبيق القانون أو منع الجهات المختصة من أداء واجباتها.

ومن ثم، فإن تحقيق التوازن بين استقلال النائب ومبدأ المساواة أمام القانون يتطلب تطبيق أحكام الحصانة وفق نطاقها الدستوري، وعدم التوسع في تفسيرها بما يؤدي إلى تعطيل المساءلة. وفي المقابل، يجب عدم اتخاذ إجراءات تمس النائب لمجرد ممارسته حقاً رقابياً أو تعبيره عن رأي في إطار وظيفته.

المطلب الثالث: سبل تعزيز الحماية القانونية للمال العام

تتطلب مواجهة استغلال النفوذ النيابي تعزيز الضمانات الوقائية إلى جانب آليات المساءلة اللاحقة. ومن أهم هذه الضمانات ترسيخ قواعد الشفافية في التعاقدات الحكومية، وتوثيق الإجراءات الإدارية والمالية، وتفعيل الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة والمشاريع الممولة من المال العام.

كما ينبغي تعزيز الوعي القانوني لدى أعضاء مجلس النواب بشأن حدود اختصاصاتهم، وضرورة الفصل بين الدور الرقابي والتدخل في أعمال الإدارة التنفيذية. ويسهم هذا التحديد في الحد من حالات

الخلط بين متابعة شؤون المواطنين وبين ممارسة الضغط على الموظفين أو التأثير غير المشروع في القرارات الإدارية.

ومن الضروري كذلك تفعيل قواعد الإفصاح عن المصالح، والحد من حالات تعارض المصالح، وتوفير آليات واضحة لتلقي الشكاوى والإبلاغ عن المخالفات، مع حماية المبلغين وفقاً للقانون. ويجب أن تقترن هذه الإجراءات بضمانات تمنع إساءة استخدامها لتصفية الخلافات أو توجيه اتهامات غير قائمة على أدلة.

إن تعزيز الحماية القانونية للمال العام لا يتحقق بتشديد العقوبات وحده، بل يتطلب بناء ثقافة مؤسسية تقوم على النزاهة والمساءلة، وتضمن أن تكون الصلاحيات الدستورية وسيلة لخدمة المصلحة العامة لا لتحقيق المصالح الخاصة

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن الوظيفة النيابية تمثل إحدى الضمانات الدستورية للرقابة على السلطة التنفيذية وحماية المال العام، إلا أن اتساع اختصاصاتها قد يفتح المجال أمام إساءة استخدامها إذا غابت الضوابط الفعالة أو ضعفت آليات المساءلة. ولذلك فإن التحدي القانوني لا يتمثل في الحد من الدور النيابي، وإنما في ضمان ممارسته ضمن الحدود الدستورية والقانونية.

وقد تبين أن استغلال النفوذ النيابي قد يتخذ صوراً متعددة، من بينها التأثير غير المشروع في القرارات الإدارية والمالية، أو التدخل في التعاقدات الحكومية، أو الضغط على الموظفين. وتختلف الآثار القانونية لهذه الأفعال بحسب طبيعتها، ومدى توافر أركان المخالفة أو الجريمة، والأدلة التي تثبت وقوعها.

كما أن الحصانة النيابية، بوصفها ضمانة دستورية لاستقلال العمل النيابي، لا ينبغي أن تُفسر على أنها إعفاء من المسؤولية عن الأفعال التي لا تدخل في نطاق الحماية المقررة دستورياً. ويظل القضاء والجهات الرقابية المختصة أساساً في كشف المخالفات والتحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها وفق القانون.

ولعل أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي:

١. إن الصلاحيات النيابية مقررة لتحقيق أهداف دستورية، ولا يجوز استخدامها لتحقيق منافع شخصية أو مصالح غير مشروعة.
٢. إن ممارسة النائب لدوره الرقابي لا تخوله التدخل في الاختصاصات التنفيذية أو توجيه الموظفين إلى مخالفة القانون.
٣. إن استغلال النفوذ النيابي قد يؤدي إلى الإضرار بالمال العام وإضعاف استقلال الإدارة العامة والثقة بالمؤسسات.
٤. إن الحصانة النيابية ضمانة وظيفية لحماية العمل النيابي، وليست امتيازاً مطلقاً يعفي من المسؤولية القانونية.
٥. إن فاعلية حماية المال العام تتطلب تكامل دور هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والسلطة القضائية، كلٌّ في حدود اختصاصه.

التوصيات

١. تفعيل قواعد الإفصاح عن المصالح وتعارضها، بما يسهم في الحد من استغلال الصفة النيابية لتحقيق المنافع الخاصة.
٢. تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية، وتسهيل إجراءات الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية وفقاً للقانون.

٣. نشر الوعي القانوني لدى أعضاء مجلس النواب بشأن حدود الاختصاصات الدستورية والآثار المترتبة على إساءة استخدامها.
٤. ضمان تطبيق أحكام الحصانة النيابية في نطاقها الدستوري، بما يحقق التوازن بين استقلال العمل النيابي ومبدأ المساواة أمام القانون.
٥. ضرورة تعزيز الضوابط القانونية التي تنظم العلاقة بين أعضاء مجلس النواب والجهات التنفيذية، بما يمنع التدخل غير المشروع في القرارات الإدارية والمالية.
٦. تفعيل قواعد الإفصاح عن المصالح وتعارضها، بما يسهم في الحد من استغلال الصفة النيابية لتحقيق المنافع الخاصة.
٧. تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية، وتسهيل إجراءات الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية وفقاً للقانون.
٨. نشر الوعي القانوني لدى أعضاء مجلس النواب بشأن حدود الاختصاصات الدستورية والآثار المترتبة على إساءة استخدامها .
٩. ضمان تطبيق أحكام الحصانة النيابية في نطاقها الدستوري، بما يحقق التوازن بين استقلال العمل النيابي ومبدأ المساواة أمام القانون.

المصادر القانونية الأساسية

دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.
قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.
قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.
النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

الرومانسيّة الثوريّة في الفكر السياسي لحركة بادر-ماينهوف

أ.م.د. ليث مزاحم خضير(*)

مقدّمة

شغلت الحركة المسلّحة التي عُرفت في الإعلام الغربي باسم (بادر-ماينهوف)، والتي سَمّت نفسها لاحقاً (الجيش الأحمر Rote Armee Fraktion) حيّزاً واسعاً في تاريخ اليسار الأوروبي خلال عقدي الستينيّات والسبعينيّات. وقد تباينت قراءات الباحثين لخطابها، فمنهم من ردّه إلى تراث ماركسي لينيني وتحرّري في صيغته الراديكاليّة؛ ومنهم من رأى فيه تعبيراً عن نزعة رومانسيّة تمجّد الفعل والتضحية وتنفر من الحداثة البورجوازيّة. ويقترح هذا المقال أن الخطاب الثوري لهذه الحركة لا يُفهم بوصفه تطبيقاً آليّاً لنظريّة ماركسيّة، بل بوصفه تركيباً تتداخل فيه الماركسيّة مع عناصر رومانسيّة في الوعي والمزاج والتصور الأخلاقي للفعل السياسي.

أولاً: بنية حركة (بادر-ماينهوف) وهيكلها وأنشطتها

ظهرت حركة (بادر-ماينهوف) في ألمانيا الغربيّة عام ١٩٧٠ حين تحرّر (أندرياس بادر) من الاحتجاز بمساعدة الكاتبة الصحفيّة (أولريكه ماينهوف)، وتحوّلت بعد ذلك إلى شبكة سرّية تعمل بخلايا صغيرة تتجنّب الظهور العلني، وقد صاغت (ماينهوف) مع (غودرون إنسلين) أبرز الوثائق النظريّة للحركة، ومنها ورقة (مفهوم حرب المدن Das Konzept Stadtguerilla) التي وضعتها عام ١٩٧١، وفيها تبرير الكفاح المسلّح في المدن الألمانيّة بوصفه رداً على ما اعتبرته الحركة

(*) كلية العلوم السياسيّة، جامعة الموصل.

دولة قمعيّة وإمبرياليّة (Aust, ٢٠٠٨). وإلى جانب هؤلاء القادة، برز الجيل الثاني الذي تولّى التنفيذ الميداني بعد اعتقال المؤسّسين، وأصبح الانقسام بين الجيلين أحد محرّكات التصعيد في الحركة.

تنوّعت أنشطة الحركة بين عمليات السطو المصرفي لتمويل نشاطها؛ وتفجيرات استهدفت منشآت عسكريّة أمريكيّة في ألمانيا الغربيّة عام ١٩٧٢؛ واغتيالات طالت شخصيّات قضائيّة ومصرفيّة في أواخر السبعينيات؛ واختطاف رجل الأعمال (هانز مارتن شلاير) عام ١٩٧٧ وتصفيته لاحقاً.

أمّا نهايتها الدراميّة، فقد تمثّلت في سلسلة أحداث عام ١٩٧٧، أبرزها اختطاف طائرة (لوفتهانزا) وتحويل مسارها إلى مقديشو، وفشل عمليّة تحريرها، ثم وفاة أبرز قادة الحركة (أندرياس بادر) و(غودرون إنسلين) و(جان كارل راسبه) بعد اعتقالهم في سجن (شتامهايم) في تشرين الأوّل من العام نفسه، وقد خلصت السلطات إلى أنّ وفاتهم كانت انتحاراً، وهي نتيجة شكّك فيها كثيرون من أنصار الحركة ومن بعض الباحثين، وأُعلِن حلّ الحركة رسميّاً عام ١٩٩٨.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للرومانسيّة الثوريّة

لا تُعرَّف الرومانسيّة في هذا السياق بوصفها مذهباً أدبيّاً فحسب، بل بوصفها موقفاً حضاريّاً من الحداثة؛ فقد عدّ (ميشيل لوي) و(روبير سايير) الرومانسيّة المناهضة للرأسماليّة تيّاراً يجمع بين النقد الأخلاقي للتحديث والحنين إلى مجتمعات سابقة، وبين رفض العقلانيّة الأداتيّة (Instrumental Reason) وكل ما يبدو تفتيتاً للجماعة والمعنى (Löwy & Sayre, ٢٠٠١). وفي هذا الإطار، يصبح الحنين إلى الكليّة الاجتماعيّة المفقودة وقوداً للثورة، لا مجرّد نزعة سلبيّة.

وقد ذهب (إيزايا برلين) إلى أنّ الرومانسيّة الألمانيّة قامت على تقديم الإرادة والصدق الفردي والفعل الخلّاق على حساب القوانين الكليّة الثابتة، وأنّ هذا الميراث ترك أثراً عميقاً في الأشكال الحديثة من الالتزام السياسي (Berlin, ١٩٩٩). وإذا أخذنا هذا التصوّر بعين الاعتبار، فإنّ ما يلفت النظر في خطاب حركة (بادر-ماينهوف) هو الانتقال من الفكرة الفلسفيّة عن الإرادة إلى الفكرة الأخلاقيّة عن الفعل، حيث يصبح الانخراط الكامل والمخاطرة بالحياة معياراً للصدق الثوري.

أمّا (جورج لوكاتش) في كتابه (التاريخ والوعي الطبقي)؛ فقد عالج مفهوم (التشيّؤ Objectification) بوصفه الوجه الذي تتخذه علاقات الإنتاج الرأسماليّة في وعي الإنسان، واعتبر أنّ الطبقة العاملة مؤهّلة تاريخيّاً لتجاوزه عبر الوعي الجماعي الكلّي (Lukács, ١٩٧١). ويكشف هذا التصوّر عن جذرٍ مهم في الخطاب الثوري المعاصر، ألا وهو الرغبة في استعادة وحدة مفقودة بين الإنسان وعمله ومجتمعه، وهي رغبة تقترب في بنيتها من الحنين الرومانسي، وإن جاءت بلغة الجدل (الديالكتيك).

ثالثاً: الجذور الماركسيّة والتحرريّة لجماعة (بادر-ماينهوف)

يستند الخطاب الثوري لكل حركة راديكاليّة في أوروبا الغربيّة بعد عام ١٩٦٨ إلى مرجعيّات متعدّدة؛ فقد قدّم (ماركس) و(إنجلز) في (البيان الشيوعي) تصوّراً للصراع الطبقي بوصفه محرّكاً للتاريخ، ودعوة إلى تنظيم العمّال عبر الحدود (Engels, & Marx ١٨٤٨/١٩٩٨). غير أنّ حركة (بادر-ماينهوف) تجاوزت هذا الإطار الكلاسيكي حين نقلت مركز الثقل من الطبقة العاملة الأوروبيّة

إلى (الحركات التحرّرية) في العالم الثالث، متأثّرة بما كتبه (فرانتز فانون) عن العنف في سياق مقاومة الاستعمار، إذ رأى (فانون) أنّ الفعل المسلّح يمكن أن يكون وسيلة لاستعادة الكرامة المسلوبة لدى المُستعمَر (Fanon, ١٩٦٣).

وهنا تبرز النزعة الرومانسيّة في صورتها الأولى؛ فالعنف يتحوّل من وسيلة تكتيكيّة إلى تجربة وجوديّة، تُطهّر الفاعل وتعيد تشكيل هويّته. وقد لاحظ (جيرمي فارون) أنّ الحركات الراديكاليّة الغربيّة في تلك الحقبة استعارت من الحروب التحرريّة صورها ومفرداتها أكثر ممّا استعارت تحليلها الاقتصادي، وأنّ هذه الاستعارة أسهمت في خلق مخيّلة ثوريّة تستدعي الحرب بوصفها مجالاً للبطولة والمعنى (Varon, ٢٠٠٤). ويمكن القول أنّ هذه المخيلة أقرب إلى الرومانسيّة منها إلى التحليل العلمي للبنى الاجتماعيّة.

رابعاً: الرومانسيّة في خطاب وممارسة جماعة (بادر-ماينهوف)

تكشف الروايات التاريخيّة المفصّلة عن حركة (بادر- ماينهوف) أنّ الخطاب الثوري فيها كان مُشبعاً بصور الشهادة (Martyrdom) والتضحية والعُزلة المقدّسة عن المجتمع البورجوازي؛ فقد وثّق (ستيفان آوست) في كتابه المستند إلى تحقيقات صحفية واسعة كيف تشكّلت الحركة في سياق الاحتجاج على الحرب في فيتنام والنقمة على ما اعتُبر صمتاً لجيل الآباء عن ماضي النازيّة، وكيف تحوّل الغضب الأخلاقي تدريجيّاً إلى منطق القطيعة المطلقة مع المجتمع الألماني (Aust, ٢٠٠٨). وتُبيّن هذه الرواية أنّ الرغبة في (الصدق الوجودي -أي في أن يكون الفعل السياسي مطابقاً تماماً للقناعة- كانت مُحرّكاً أساسيّاً للتصعيد.

أمّا (جيليان بيكر)، فقد قدّمت في كتابها المبكّر رواية أكثر حدّة ونقداً، رأت فيها جماعة (بادر-ماينهوف) امتداداً لعنف ألماني موروث، وربطت بين النزعة الراديكاليّة للحركة وإرث الثقافة الألمانيّة السياسيّة (Becker, ١٩٧٧)، لكن يجدر بالقارئ أن يتعامل مع هذا الكتاب بحذر منهجي، لأنّ نبرته الجدليّة تجعله أقرب إلى المرافعة منه إلى التحليل المحايد، لكنّه –مع ذلك- يظل شاهداً على الطريقة التي فُهِم بها الخطاب الثوري للحركة في مرحلة مبكّرة.

ويمكن رصد عناصر رومانسيّة واضحة في هذا الخطاب، منها: الإحساس بأنّ العالم فاسدٌ في جوهره؛ والاعتقاد بأنّ الفرد الملتزم مسؤول عن إصلاحه كليّاً؛ والتمجيد الضمني للمجموعة الصغيرة المعزولة بوصفها الحاملة الحقيقيّة للقيم. وتذكّر هذه السمات بما وصفه (لوي) و(سايير) بأنّه ازدواجيّة الرفض والحنين، إذ ترفض الحركة الحاضر البورجوازي باسم ماضٍ أو مستقبل مثالي لا يتحقّق إلا بالفعل الحاسم (العنف الإرهابي).

خامساً: نقد التوصيف الرومانسي لجماعة (بادر-ماينهوف)

ينبغي ألا نتجاوز حدود التوصيف الرومانسي، فهو قد يتحوّل إلى تبسيط يمحو الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة الملموسة؛ فحركة (بادر-ماينهوف) نشأت في سياق تحوّلات حقيقية، منها: قمع الاحتجاجات؛ وتجربة الحكم الألماني الغربي المتشدّد؛ والتصلّب السياسي لجيل ما بعد الحرب. وقد رأى (هربرت ماركوز) في كتابه (مقالٌ في التحرّر) أنّ الثورة لا تنبع من نزعة جماليّة فحسب، بل من رفضٍ واعٍ لمنظومة قمعيّة تصادر إمكانات الإنسان، ومن الضروري ألا تُختزل هذه الدوافع في الحساسيّة الفنيّة (Marcuse, ١٩٦٩).

وينهمك (ريتشارد دريك) في تعقيد هذه الصورة حين يقارن بين الحركات المسلّحة الأوروبيّة، ويرى أنّ ما أسماه (الأسطورة الثوريّة) هي أداة تعبئة تستمدّ قوّتها من المُخيّلة الجماعيّة أكثر من اعتمادها على التحليل الدقيق، وأنّ هذه الأسطورة تُنتج التماسك الداخلي للجماعة، لكنّها تعزلها عن الواقع (Drake, ١٩٨٩). وبهذا يصبح الاستنتاج الأدقّ أنّ الرومانسيّة هنا ليست جوهر حركة (بادر-ماينهوف)؛ بل مكوّن من مكوّناتها يتفاعل مع دوافع سياسيّة حقيقيّة.

الخاتمة

يتّضح ممّا سبق أنّ الخطاب الثوري لحركة (بادر-ماينهوف) يقوم على تداخل بنيوي بين الماركسيّة والتحرريّة الفانونيّة والرومانسيّة الألمانيّة، إذ قدّمت الماركسيّة الإطار التحليلي والغاية التاريخيّة؛ بينما منحت التحرّريّة زخم الشرعيّة للعنف المقاوم؛ أمّا الرومانسيّة فقد أضفت على الفعل الثوري بعداً وجودياً وأخلاقياً جعل التضحية الفرديّة معياراً للصدق، وقد أسهم هذا التداخل في تحويل الغضب السياسي للحركة إلى مشروع مغلق على ذاته، عجز عن إنتاج أفق تنظيمي يتجاوز جماعة (بادر-ماينهوف) الصغيرة.

ولا تزال المسألة مفتوحة أمام البحث، ذلك أنّ تقويم هذه الظاهرة يتفاوت بحسب المنهج، فالمقاربات التاريخيّة تركّز على السياق الألماني ما بعد الحرب؛ والمقاربات الفكريّة تبحث في الجذور المفهوميّة؛ والمقاربات المقارنة تضعها ضمن ظاهرةٍ أوسع من الحركات المُسلّحة في الغرب.

المصادر

١. Aust, S. (٢٠٠٨). *The Baader-Meinhof complex* (A. Bell, Trans.). Bodley Head. (Original work published ١٩٨٥)

٢. Becker, J. (١٩٧٧). *Hitler's children: The story of the Baader-Meinhof terrorist gang*. J. B. Lippincott.

٣. Berlin, I. (١٩٩٩). *The roots of romanticism* (H. Hardy, Ed.). Princeton University Press.

٤. Drake, R. (١٩٨٩). *The revolutionary mystique and terrorism in contemporary Italy*. Indiana University Press.

٥. Fanon, F. (١٩٦٣). *The wretched of the earth* (C. Farrington, Trans.). Grove Press. (Original work published ١٩٦١)

٦. Löwy, M., & Sayre, R. (٢٠٠١). *Romanticism against the tide of modernity* (C. Porter, Trans.). Duke University Press. (Original work published ١٩٩٢)

٧. Lukács, G. (١٩٧١). *History and class consciousness: Studies in Marxist dialectics* (R. Livingstone, Trans.). MIT Press. (Original work published ١٩٢٣)

٨. Marcuse, H. (١٩٦٩). *An essay on liberation*. Beacon Press.

٩. Marx, K., & Engels, F. (١٩٩٨). *The communist manifesto*. Verso. (Original work published ١٨٤٨)

١٠. Varon, J. (٢٠٠٤). *Bringing the war home: The Weather Underground, the Red Army Faction, and revolutionary violence in the sixties and seventies*. University of California Press.

الشتاء الخامس للحرب الروسيّة - الاوكرانيّة: بين إعادة التموضع الاستراتيجي وإدارة المخاطر المُمتدّة

أ.م.د. عمر هاشم ذنون(*)

المُلخّص

تبحث هذه الورقة في شتاء ٢٠٢٦-٢٠٢٧، وهو الشتاء الخامس منذ الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في شباط-٢٠٢٢، بوصفه لحظة انتقال من منطق الحسم الميداني إلى منطق الإكراه عبر الضربات بعيدة المدى وإدارة المخاطر الطويلة. تعتمد الورقة منهجاً وصفياً تحليلياً يستند إلى تقييمات المصادر المفتوحة والتقارير الصحفية الدولية. وتخلص إلى أن ثقل الصراع يتحرك من خطوط التماس إلى البنية التحتية والاقتصاد والمجال الجوي، وأن حدود الخطر تتوسع جغرافياً نحو مولدوفا ورومانيا ودول الجوار الأوروبي، وأن "إدارة المخاطر" أصبحت أدق وصفاً لطبيعة الشتاء من "الحسم".

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية-الأوكرانية؛ الإكراه الاستراتيجي؛ الضربات بعيدة المدى؛ أمن الطاقة؛ إدارة المخاطر

المقدمة

تدخل الحرب الروسية-الأوكرانية شتاءها الخامس: شتاء ٢٠٢٦-٢٠٢٧ الذي بدأت ملامحه فعلياً قبل موعده المعتاد. فقد أفادت وكالة أسوشيتد برس بأن الحرب بلغت نحو أربع سنوات ونصف السنة، وبأن التقدم على خط جبهة طوله نحو ١٢٠٠ كيلومتر "توقف إلى حد بعيد"، فيما كثّف الطرفان هجماتهما الجوية (Associated

(*) كلية العلوم السياسيّة، جامعة الموصل.

Press,٢٠٢٦). وفي السياق نفسه رأى معهد دراسة الحرب (ISW) أن روسيا بدأت حملتها الشتوية ضد منظومة الطاقة الأوكرانية في أواخر ايلول، أي قبل موسم التدفئة (ISW & Critical Threats Project, ٢٠٢٦b).

ننطلق من مفهومين مركزيين؛ الأول: إعادة التموضع الاستراتيجي، ونقصد به تغيير نقطة الارتكاز في نظرية النصر لدى كل طرف: من السيطرة على الأرض إلى إنهاك القدرة على الاستمرار، سواء بإنهاك المجتمع والبنية التحتية الأوكرانية أو بإنهاك الاقتصاد العسكري الروسي. والثاني: إدارة المخاطر الممتدة، ونقصد به إدارة تهديدات لا تُحسم بمعركة واحدة، بل تتوزع على الزمن (ما بعد الشتاء) وعلى الجغرافيا (ما وراء أوكرانيا) وعلى المجالات (الطاقة، الدفاع الجوي، الأمن الإنساني، الاقتصاد). في محاولة لربط أدبيات الإكراه الاستراتيجي بحالة معاصرة تتداخل فيها الطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة مع الصواريخ الباليستية وأنظمة الدفاع الجوي المحدودة المخزون، وتقترح إطاراً يفرّق بين التموضع الميداني والتموضع الاستراتيجي. حيث أهمية الموضوع تكمن في احتياج صانعو القرار وخبراء الأمن والطاقة والإغاثة إلى قراءة مبكرة لشتاء يُتوقع أن تكون كلفته الإنسانية والاقتصادية عالية. كما تفيد القراءة دول الجوار الأوروبي التي سجّلت انتهاكات جوية متكررة، ودول الإقليم التي تتأثر بتقلبات الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد فالمشكلة تتمثل في فجوة تفسيرية؛ اذ يتراجع الزخم الهجومي البري الروسي ويحقق الأوكرانيون مكاسب محدودة، ومع ذلك تتصاعد وتيرة الضربات الجوية والصاروخية وتتسع آثارها. فهل يعني ذلك أن الحرب تقترب من نقطة حسم، أم أنها تدخل طوراً جديداً من الإكراه والاستنزاف؟ والسؤال الرئيس هو: إلى أي مدى يعبّر شتاء ٢٠٢٦–٢٠٢٧ عن إعادة تموضع استراتيجي لدى طرفيّ الحرب، وما طبيعة المخاطر الممتدة التي يولّدها؟ وكيف تطورت نظريتا النصر الروسية والأوكرانية خلال عام ٢٠٢٦، وكيف انعكست موازين

القوة العسكرية والاقتصادية على مسارات المخاطر الشتوية ومؤشرات الإنذار المبكر؟ وهنا نفترض تباطؤ التقدم البري الروسي في ٢٠٢٦، ولجوء موسكو إلى تكثيف الضربات الشتوية بعيدة المدى مستغلة نقص الدفاع الجوي الأوكراني، في حين تحدّ الهجمات المضادة من هامش المناورة الروسي دون حسم الحرب، مما يجعل "إدارة المخاطر" في ظل اتساع التهديدات الشتوية والاقتصادية والأمنية المفتاح الأساسي لفهم مسار الصراع وتطوره. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة الحالة (شتاء ٢٠٢٦–٢٠٢٧). وتحليل المضمون لتقييمات ميدانية يومية صادرة عن ISW ومشروع التهديدات الحرجة، وتقارير وكالات (أسوشيتد برس، الجزيرة، رويترز عبر وسيط)، وبيانات رسمية أوكرانية منشورة عبر وكالة أوكرينفورم

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والسياق: من الحسم بالأرض إلى الإكراه بالإنهاك

ينطلق التحليل من أن الحرب "استمرار للسياسة بوسائل أخرى" (Clausewitz, ١٩٧٦, p:٨٧)، أي أن أدواتها العسكرية تتغير حين تتغير الغاية السياسية أو حين تعجز الأداة عن تحقيقها. ويضيف كلاوزفيتز مفهوم نقطة الذروة التي يتجاوزها المهاجم فتتحول الكلفة إلى عبء يفوق المكسب(Clausewitz, ١٩٧٦, pp:٥٦٦-٥٧٣)، وعند إسقاط هذا المفهوم على الحالة الراهنة، يظهر أن الهجوم الروسي البري، الذي حقق مكاسب مهمة في ٢٠٢٥ وأوائل ٢٠٢٦ ومنها السيطرة على غولياي بول وهي مدينة تقع في محافظة زاباروجيا في جنوب شرق أوكرانيا، في كانون الثاني-٢٠٢٦ بعد حملة بدأت في أيلول-٢٠٢٥ (Wikipedia contributors, ٢٠٢٦a)، بلغ الهجوم حداً تتراجع عنده العوائد. فقد أشار معهد دراسات الحرب إلى أن القوات الروسية فقدت السيطرة على نحو ٣٠٠ كيلومتر مربع بين اذار

وأيلول-٢٠٢٦، في فترة شملت عملية "فيفالدي" العسكرية السرية التي أعلن عنها الفيلق الثالث في الجيش الأوكراني في أيلول-٢٠٢٦، والتي حررت ١٤٧ كيلومتراً مربعاً على الأقل (ISW & Critical Threats Project, ٢٠٢٦a)، كما ان استهداف البنية التحتية في الشتاء ليس شيئاً جديداً. فمنذ تشرين الأول-٢٠٢٢ بدأت روسيا حملة ضربات واسعة ضد البنية التحتية الأوكرانية (Wikipedia contributors, ٢٠٢٦b)، ثم تكرر النمط في كل شتاء تقريباً، والجديد في شتاء ٢٠٢٦ هو توقيته المبكر، ومركزيته في نظرية النصر، وأدواته: صواريخ باليستية وشبه باليستية، ومسيّرات نفاثة من طراز "غيران" تُطلق بأعداد كبيرة وبمعدل اختراق مرتفع نسبياً. ويقدّر معهد الحرب ان الرئيس الروسي بوتين اعتمد "نظرية نصر معدّلة" تقوم على هذا النوع من الضربات لدفع أوكرانيا إلى الاستسلام قبل ربيع ٢٠٢٧ (Kyiv Post, ٢٠٢٦a).

يميّز الأدب الاستراتيجي بين الحسم، أي هزيمة قوة العدو المسلحة، والإكراه، أي رفع كلفة المقاومة حتى يغيّر الخصم قراره. وما يجري في شتاء ٢٠٢٦–٢٠٢٧ أقرب إلى الثانية. وهذا لا يعني غياب القتال البري، إذ سجّلت هيئة الأركان الأوكرانية ٢١٨ اشتباكاً قتالياً في يوم ٢٠٢٦/١٠/٩ وحده، تركزت في محور بوكروفسك (Ukrinform, ٢٠٢٦). لكنه يعني أن مركز الثقل يتحرك نحو السماء والمدن والمنشآت.

المحور الثاني: إعادة التموضع الاستراتيجي: الميدان والضربات العميقة والاقتصاد

١ - **الموقف الروسي**: من التقدم إلى الإكراه: لا تزال القوات الروسية تضغط على محاور عدة. فقد انتهت عملية غولياييبول بسيطرتها على المدينة في كانون الأول ٢٠٢٦ (Wikipedia contributors, ٢٠٢٦a)، وتتواصل منذ أكتوبر ٢٠٢٥ معركة كوستيانتينيفكا التي وُصفت بأنها من أولويات روسيا لعام ٢٠٢٦ ولم تُحسم بعد (Wikipedia contributors, ٢٠٢٦c). غير أن تقييمي الأول والثاني من تشرين الاول يفيدان بأن عمليات روسية محدودة في سومي وكوبيانسك وشرق سلوفيانسك وكراماتورسك وغرب زابوريجيا لم تحقق تقدماً، مع هجمات مضادة أوكرانية على بعضها (ISW & Critical Threats Project, ٢٠٢٦a; ٢٠٢٦b). ويرى معهد الحرب الأمريكي أن هذه المكاسب الأوكرانية تدفع بوتين إلى مراجعة نظريته الأصلية للنصر والتحول نحو إرغام أوكرانيا على الاستسلام عبر حملة الضربات الشتوية (Ukrainska Pravda, ٢٠٢٦). وتؤيد تصريحات زيلينسكي هذه القراءة، إذ ربط تركيز موسكو على الضربات الكبيرة بتباطؤ مكاسبها شرقاً، ونقلت صحيفة فاينانشال تايمز عن مصادر أوكرانية أن روسيا تستعد لتكثيف الضربات على كييف وخاركيف وليفيف وأوديسا لعزلها عن بقية البلاد مع بدء الشتاء (ISW & Critical Threats Project, ٢٠٢٦b)، ويستحق التنبيه أن هذه قراءة تفسيرية لجهة بحثية غربية، وأن وزارة الدفاع الروسية تقدم الضربات بوصفها ردّاً على هجمات أوكرانية على أهداف مدنية، وهو ادعاء غير مدعوم بأدلة (Ukrainska Pravda, ٢٠٢٦).

٢ - **الموقف الأوكراني**: دفاع نشط وضربات في العمق: تعتمد أوكرانيا في المقابل على مسارين. الأول ميداني محدود الهدف: فعملية «فيفالدي» حرّرت ١٤٧ كيلومتراً مربعاً على الأقل في اتجاه ليمان، ويُشار إلى أن موطئ قدم أوكراني في اتجاه سلوفيانسك قد

يصلح أساساً لعمليات كبرى لاحقة (ISW & Critical Threats Project, ٢٠٢٦a)، كما سجلت القوات الأوكرانية تقدماً شمال مدينة سومي (Kyiv Post, ٢٠٢٦b). والثاني استراتيجي: ضربات عميقة على مصافي النفط والمنشآت العسكرية داخل روسيا. وتقول كييف إن هذه الضربات عطّلت أكثر من نصف طاقة التكرير الروسية، وأحدثت أزمة وقود أرغمت السلطات هذا العام على تقييد مبيعات البنزين، وكلّفت روسيا نحو ١% من ناتجها المحلي حسب ما أوردته وكالة أسوشيتد برس (Associated Press, ٢٠٢٦). وهذا رقم تقديري صادر عن الجانب الأوكراني لم يتحقق منه مصدر مستقل.

٣- **الاقتصاد الروسي**: كلفة الصمود. يظهر أثر الحرب في الموازنة الروسية. فقد بلغ عجز الموازنة الاتحادية ٥,٨ تريليون روبل (٢,٥% من الناتج) في الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٢٦، أي مرة ونصفاً قدر عجز الفترة نفسها من العام الماضي، مقابل عجز سنوي مخطط قدره ٣,٨ تريليون (١,٦%)، وبلغ الإنفاق ٣١,٧ تريليون بنمو ١٤,٧% مقابل إيرادات ٢٥,٩ تريليون بنمو ٩,٢% (Meduza, ٢٠٢٦). وفي المقابل رفض الكرملين اعتبار ذلك مؤشر قلق (Meduza, ٢٠٢٦). وخفّض البنك المركزي توقعات النمو إلى ما بين صفر و١%، وتخصص موازنة ٢٠٢٦ نحو ١٦,٨٤ تريليون روبل للدفاع والأمن، أي قرابة ٤٠% من الإنفاق الاتحادي (Razom Media, ٢٠٢٦). وأبقى البنك المركزي سعر الفائدة عند ١٤% في سبتمبر، بينما يستهدف مشروع موازنة ٢٠٢٧ عجزاً قرابة ٢% وسعر نفط محافظاً قدره ٥٠ دولاراً (Deep News, ٢٠٢٦). والخلاصة أن روسيا قادرة على تمويل الحرب في المدى القصير، لكنها تدفع كلفة تضخم وفائدة مرتفعة

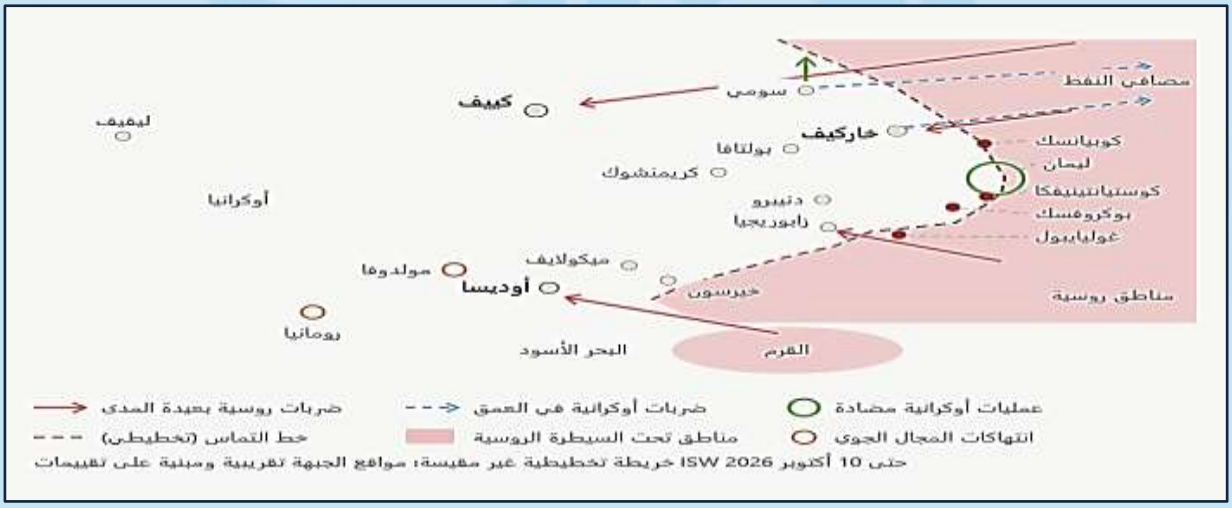
ونمو ضعيف، وهذا ما يفسر جزئياً اهتمامها بحسم سريع نسبياً قبل ربيع ٢٠٢٧.

ت	المؤشر	القيمة	التاريخ	المصدر
1	طول خط الجبهة	نحو 1200 كم	10/5	Associated Press (٢٠٢٦)
2	عمر الحرب	نحو 4.5 سنة	10/5	Associated Press (٢٠٢٦)
3	اشتباكات قتالية في يوم واحد	218 اشتباكاً (الأكثر في محور بوكروفسك)	10/9	Ukrinform (٢٠٢٦)
4	قنابل جوية موجهة روسية	282	10/9	Ukrinform (٢٠٢٦)
5	طائرات انتحارية روسية	9,389	10/9	Ukrinform (٢٠٢٦)
6	هجمات قصف مدفعي	2,471	10/9	Ukrinform (٢٠٢٦)
7	خسائر روسيا البشرية التراكمية (تقدير الأركان الأوكرانية)	نحو 1,550,910	10/10	Ukrinform (٢٠٢٦)
8	مسيّرات روسية في ليلة واحدة	205 (أُسقط أو عُطّل 172)	10/5	Associated Press (٢٠٢٦)
9	مسيّرات روسية ليلة 30 سبتمبر–1 أكتوبر	107 ليلاً + 97 نهاراً	10/1	ISW & Critical Threats Project (٢٠٢٦a)
10	قتلى الهجوم الروسي الواسع	20 على الأقل	10/7	Al Jazeera (٢٠٢٦)
11	مساحة فقدتها روسيا (مارس–سبتمبر 2026)	نحو 300 كم²	10/1	ISW & Critical Threats Project (٢٠٢٦a)
12	مساحة حررتها عملية فيفالدي	147 كم² على الأقل	10/1	ISW & Critical Threats Project (٢٠٢٦a)
13	طاقة التكرير الروسية المعطلة (ادعاء أوكراني)	أكثر من 50%	10/5	Associated Press (٢٠٢٦)

ت	المؤشر	القيمة	التاريخ	المصدر
14	عجز الموازنة الروسية (8 أشهر)	5.8 تريليون روبل = 2.5% من الناتج (المخطط السنوي 1.6%)	أيلول	Meduza (٢٠٢٦)
15	الإنفاق مقابل الإيرادات (8 أشهر)	31.7 تريليون (+14.7%) مقابل 25.9 تريليون (+9.2%)	أيلول	Meduza (٢٠٢٦)
16	الإنفاق على الدفاع والأمن (موازنة 2026)	16.84 تريليون روبل (نحو 40%)	تموز	Razom Media (٢٠٢٦)
17	سعر الفائدة الأساسي / نمو 2026	14% / صفر–1%	تموز-أيلول	Deep News (٢٠٢٦); Razom Media (٢٠٢٦)

(الجدول (١): أبرز المؤشرات الإحصائية حتى (١٠/تشرين الأول/ ٢٠٢٦)

ملاحظة: الأرقام الصادرة عن أحد طرفي الحرب (الصفان ٧ و١٣) تُعرض بوصفها ادعاءات لا



حقائق مؤكدة

خريطة رقم (١): خريطة تخطيطية للعمليات الرئيسة

المحور الثالث: إدارة المخاطر الممتدة: مسارات الشتاء وسيناريواته

١ - مخاطر البنية التحتية والدفاع الجوي: بدأت الحملة بضربة واسعة في ليلة ٢٩–٢٠٢٦/٩/٣٠ استهدفت الطاقة في كييف (Kyiv Post, ٢٠٢٦b). ويقدّر معهد الحرب أن روسيا تخزّن صواريخ بالستية

وشبه بالستية لضربات مكثفة بعد أن تفقد طائراتها النفاثة المسيّرة ميزتها الحالية، وأن نقصاً في صواريخ باتريوت الاعتراضية مستمر (Euromaidan Press, ٢٠٢٦). وفي ١٠/٧ قُتل ٢٠ شخصاً على الأقل في هجوم ركّز على كييف وبولتافا ودنيبرو وخاركيف (Al Jazeera, ٢٠٢٦). وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن كييف سلّمت حلفاءها الأوروبيين خططاً روسية معترضة لقطع الكهرباء والتدفئة والمياه عن المدن الكبرى (Ukrainska Pravda, ٢٠٢٦). والخطر هنا مركّب: ضعف الاعتراض يرفع كلفة الإصلاح، وتراكم الأضرار يصعّب التعافي كلما تقدم البرد.

٢- اتساع الدائرة الجغرافية: يتجاوز الخطر أوكرانيا. فقد دخل جسم يُرجّح أنه طائرة روسية مسيّرة المجال الجوي الروماني في ليلة ٢٦–٢٠٢٦/٩/٢٧ (Kyiv Post, ٢٠٢٦a)، وسقطت مسيّرة روسية يُرجّح أنها كذلك قرب هيربوفات في مولدوفا صباح ٢٠٢٦/٩/٣٠ (Kyiv Post, ٢٠٢٦b)، وأُغلق معبر حدودي بين أوكرانيا ومولدوفا بعد هجوم روسي (Associated Press, ٢٠٢٦). ويضاف إلى ذلك تحقيقات أوروبية في أعمال تخريب ضد بنى دفاعية ولوجستية نُسب بعضها إلى روسيا، وإشارات من الكرملين إلى استخدام أصول الشركات الأوروبية العاملة في روسيا رهينةً للضغط على سياسات العقوبات (Kyiv Post, ٢٠٢٦a; ٢٠٢٦b). وهذه مخاطر منخفضة الحدّة متكررة التراكم، وإدارتها أقرب إلى الردع المستمر منها إلى الرد على حادثة منفردة.

٣- المخاطر الإنسانية: يذكر معهد الحرب الأمريكي أن القوات الروسية تعيق جهود أوكرانيا لإيصال الغذاء إلى سكان أوليشكي المحتلة في إقليم خيرسون، ما قد يفاقم أزمة إنسانية قائمة (Kyiv Post, ٢٠٢٦a). وتقوم الأزمة على صلة مباشرة بالشتاء، إذ يضاعف

البرد أثر انقطاع الخدمات على المدنيين، خصوصاً في المدن القريبة من الجبهة.

٤- سيناريوهات الشتاء (تقدير الباحث): تستند السيناريوهات التالية إلى قراءة المعطيات أعلاه، وهي أطر تحليلية وليست تنبؤات مؤكدة:

أ- السيناريو الأرجح: استنزاف متبادل مع تكيّف أوكراني جزئي. تستمر الضربات على الطاقة وتتعطل الخدمات بصورة متقطعة، وتبقى الجبهة شبه جامدة مع عمليات أوكرانية محدودة الأهداف.

ب- سيناريو التدهور: اختراق جوي روسي. تستنزف الضربات المتتابعة الاعتراضات وتنهار الشبكات في مدن كبرى، فتضغط على القرار السياسي الأوكراني وعلى الدعم الأوروبي.

ت- سيناريو الانفراج المحدود: تآكل الاقتصاد الروسي وضربات التكرير. يرفع العجز وأزمة الوقود كلفة الحرب على موسكو، لكن توقيته مستبعد قبل ربيع ٢٠٢٧ لأن الاقتصاد ما يزال قادراً على التمويل قصير الأجل.

ث- مؤشرات الإنذار المبكر: معدل الاعتراض الفعلي للمسيّرات والصواريخ، ومخزون صواريخ باتريوت، وانقطاعات الكهرباء والتدفئة في كييف وخاركيف وأوديسا، وتكرار الانتهاكات الجوية في رومانيا ومولدوفا، وسعر النفط وعجز الموازنة الروسية، ونتائج الضربات الأوكرانية على التكرير.

توصية: تعزيز مخزون الاعتراض وأنظمة الحماية المتعددة الطبقات؛ وتوزيع الطاقة (محطات صغيرة ومولدات) لتقليل نقاط

الانهيار المفرد؛ وتنسيق أوروبي لحماية الأجواء الحدودية؛ وتجهيز قدرات الإغاثة الشتوية للمدن المرشحة للعزل.

الخاتمة والنتائج

تشير المعطيات إلى أن شتاء ٢٠٢٦–٢٠٢٧ يمثل بالفعل نقطة تحول في الأدوات لا في الغايات. وتأتي النتائج على ضوء الفرضيات: الفرضية الأولى مدعومة بقوة، إذ تتفق تقييمات معهد الحرب الأمريكي وتصريحات زيلينسكي وبدء الحملة قبل التدفئة على انتقال ثقل نظرية النصر الروسية إلى الإكراه الجوي، مع التحفظ على أنها قراءة تفسيرية لجهة واحدة. الفرضية الثانية مدعومة جزئياً: فالضربات الأوكرانية وعملية فيفالدي ترفعان كلفة الحرب على روسيا، لكن النقص في الاعتراضات يمنع تحويلها إلى حسم. الفرضية الثالثة مدعومة: فالمخاطر تمتد إلى مولدوفا ورومانيا والتخريب والأصول، ما يجعل إدارة المخاطر الإطار الأنسب لفهم الشتاء.

وتخلص الورقة إلى أن عنوانها يعبّر عن حقيقة مزدوجة: إعادة تموضع استراتيجي لدى الطرفين، وبقاء المخاطر مفتوحة ولا يحسمها الشتاء. وتقترح أبحاثاً لاحقة تقيس أثر الضربات على الشبكة الكهربائية الأوكرانية ببيانات تشغيلية، وتحلل قابلية الاقتصاد الروسي لتحمل الكلفة بعد ربيع ٢٠٢٧.

المصادر والمراجع

١- Al Jazeera. (٢٠٢٦, October ٧). *At least ٢٠ killed as Russia launches 'massive' attack on Ukraine*. https://www.aljazeera.com/news/٢٠٢٦/١٠/٧/at-least-two-killed-in-kyiv-as-russia-launches-massive-attack-on-ukraine

٢- Associated Press. (٢٠٢٦, October ٥). *Ukraine claims its strikes have taken out more than half of Russia's oil refining capacity*. PBS NewsHour. https://www.pbs.org/newshour/world/ukraine-claims-its-strikes-have-taken-out-more-than-half-of-russias-oil-refining-capacity

٣- Clausewitz, C. von. (١٩٧٦). *On war* (M. Howard & P. Paret, Eds. & Trans.). Princeton University Press. (Original work published ١٨٣٢).

٤- Deep News. (٢٠٢٦, September). *Russia targets deficit near ٢٪ of GDP in ٢٠٢٧ budget, pricing oil conservatively at $٥٠*. https://www.itiger.com/news/١١٢٠٧٩٠١٨٦

٥- Euromaidan Press. (٢٠٢٦, October ٤). *Ukraine's battlefield gains may be pushing Putin to shift focus to early winter strikes*, ISW says. https://euromaidanpress.com/?p=٤٢٧٤٢٢

٦- Institute for the Study of War & Critical Threats Project. (٢٠٢٦a, October ١). *Russian offensive campaign assessment*, October ١, ٢٠٢٦. https://www.criticalthreats.org/analysis/russian-offensive-campaign-assessment-october-١-٢٠٢٦

٧- Institute for the Study of War & Critical Threats Project. (٢٠٢٦b, October ٢). *Russian offensive campaign assessment*, October ٢, ٢٠٢٦. https://www.criticalthreats.org/analysis/russian-offensive-campaign-assessment-october-٢-٢٠٢٦-٦ac٠٥٣ceab٤٤c

٨- Kyiv Post. (٢٠٢٦a). *Key takeaways from the ISW [Putin's modified theory of victory]*. https://www.kyivpost.com/post/٨٥٦١٤

٩- Kyiv Post. (٢٠٢٦b). *Key takeaways from the ISW [Winter strike campaign begins]*. https://kyivpost.com/post/٨٥٧٩٦

١٠- Meduza. (٢٠٢٦, September ٩). *Russia's budget deficit reached ٢.٥٪ of GDP since the start of the year. Kremlin says that's no cause for concern*. https://meduza.io/en/news/٢٠٢٦/٠٩/٠٩/russia-s-budget-deficit-reached-٢-٥-of-gdp-since-the-start-of-the-year-kremlin-says-that-s-no-cause-for-concern

١١- Razom Media. (٢٠٢٦, July). *Zero growth and record budget deficit: Russia's Central Bank admits military economy is exhausting itself*. https://razomua.media/en/news/biznes/nulove-zrostannya-i-rekordna-dira-v-byudzheti-tsentrobank-rosiyi-vyznav-shcho-viyskova-ekonomika-vycherpuye-sebe

١٢- Ukrainska Pravda. (٢٠٢٦, October ٥). *ISW analyses why Russia is rushing to strike Ukraine's energy infrastructure*. https://www.pravda.com.ua/eng/news/٢٠٢٦/١٠/٠٥/٨٠٥٦٤٧٣/

١٣- Ukrinform. (٢٠٢٦, October ١٠). *War update: ٢١٨ combat engagements on front line in over past day, most on Pokrovsk axis*. https://ukrinform.net/rubric-ato/٤١٧٢٨٩١-war-update-٢١٨-combat-engagements-on-front-line-in-over-past-day-most-on-pokrovsk-axis.html

١٤- Wikipedia contributors. (٢٠٢٦a). *Huliaipole offensive*. Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Huliaipole_offensive

١٥- Wikipedia contributors. (٢٠٢٦b). *Timeline of the Russo-Ukrainian war* (٢٩ August – ١١ November ٢٠٢٢). Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_the_Russo-Ukrainian_war_(٢٩_August_%E٢٪٨٠٪٩٣_١١_November_٢٠٢٢)

١٦- Wikipedia contributors. (٢٠٢٦c). *Battle of Kostiantynivka*. Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Battle_of_Kostiantynivka

دور الاقتصاد الدائري في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي للدول النامية: نماذج مختارة

أ.م.د. زينة عبد الكريم إبراهيم(*)

مقدّمة

تصنف المنظومة الاقتصادية العالمية التقليدية بأنها قائمة على نموذج الاقتصاد الخطي الذي يعتمد نمط الاستخراج، التصنيع، الاستهلاك، وقد أسفر هذا النموذج القائم على الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية عن أزمات بيئية واقتصادية حادة، تجلت في استنزاف رأس المال الطبيعي، وتراكم النفايات، وتقلبات أسعار المواد الخام. وتتضاعف هذه التحديات بشكل خاص لدى الدول النامية، التي تواجه صدمات مناخية واقتصادية متزايدة بالتوازي مع ضغوط النمو السكاني والحاجة الملاحة للتنمية المستدامة ، في هذا السياق، يبرز الاقتصاد الدائري كبديل استراتيجي ونموذج اقتصادي حديث يهدف إلى فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد المحدودة. يقوم الاقتصاد الدائري على ثلاثة مباديء رئيسية:

١. التخلص من النفايات والتلوث منذ مرحلة التصميم.
٢. تدوير المنتجات والمواد في أعلى قيمة لها لأطول فترة ممكنة.
٣. تجديد الأنظمة الطبيعية.

ولا تقتصر أهمية الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي أو الوطني فحسب، بل يمتد أثره ليكون محركاً رئيسياً لـ التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية ، فالعديد من التحديات البيئية والموارد السلعية تتجاوز الحدود الوطنية ، مما يتطلب حلولاً وتكتلات إقليمية مشتركة تعتمد على تكامل سلاسل القيمة، وتسهيل التجارة عبر الحدود للمواد المدوّرة، وتبادل التكنولوجيا والتكامل الصناعي.

(*) كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين.

آليات الاقتصاد الدائري في دعم التكتلات والتكامل الإقليمي

يتيح التحول نحو الاقتصاد الدائري فرصاً عديدة لتعميق روابط التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول النامية من خلال الأبعاد التالية:

١. تكامل سلاسل القيمة الإقليمية والتكافل الصناعي

يسهم التكافل الصناعي الإقليمي في تحويل مخلفات أو مخرجات عملية صناعية في دولة ما إلى مدخلات إنتاجية لصناعة أخرى في دولة مجاورة، يساعد هذا التكامل في:

- تقليل الاعتماد على استيراد المواد الخام الأولية من التكتلات الدولية الكبرى.
- توفير تكاليف الإنتاج وزيادة التنافسية الإقليمية.
- خلق سلاسل قيمة قصيرة ومَرِنة أقدر على الصمود أمام الأزمات وسلاسل الإمداد العالمية المتذبذبة.

٢. توحيد السياسات والمعايير التنظيمية

تستدعي حركة المواد القابلة للإعادة داخل الإقليم إيجاد أطر تنظيمية مشتركة، تشمل:

- توحيد تعريفات النفايات والمواد الثانوية لتسهيل تبادلها التجاري.
- الاعتراف المتبادل بشهادات الجودة والترخيص للمنتجات المعاد تدويرها.
- وضع معايير إقليمية للتصميم البيئي المبتكر والمشتريات الحكومية الخضراء.

٣. نقل التكنولوجيا والابتكار المشترك

تفتقر العديد من الدول النامية إلى البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لمعالجة النفايات المتقدمة والتصنيع المستدام ، يوفر التعاون الإقليمي منصة لـ:

- إنشاء مراكز بحثية إقليمية مشتركة لتطوير حلول مبتكرة تتناسب مع البيئة المحلية.
- مشاركة تكاليف التمويل والاستثمار في البنى التحتية الكبرى (مثل محطات إعادة التدوير المتقدمة والشبكات الذكية).
- نقل المعرفة وبناء القدرات البشرية في مجالات الإدارة البيئية والهندسة الصناعية.

نماذج إقليمية مختارة في العالم النامي

تتفاوت تجارب التكتلات الإقليمية في الدول النامية نحو تبني وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، وفيما يلي استعراض لأبرز النماذج:



أولاً: التحالف الأفريقي للاقتصاد الدائري (ACEA) ومنطقة التجارة الحرة القارية (AfCFTA)

تُعد القارة الأفريقية من أكثر المناطق استفادة من تطبيق الاقتصاد الدائري لغناها بالموارد وشباب سكانها.

- **التحالف الأفريقي (ACEA):** أُنشئ بهدف تحفيز التحول نحو الاقتصاد الدائري كعامل تمكين للتنمية المستدامة، يركز التحالف على خمسة قطاعات رئيسية: الأغذية الزراعية، التعبئة والتغليف، المنسوجات، الأجهزة الإلكترونية، والبيئة المبنية.
- **الربط مع منطقة (AfCFTA):** يوفر اتفاق التجارة الحرة القاري فرصة تاريخية لإنشاء سوق إقليمية موحدة للمواد المدوّرة والتكنولوجيا الخضراء، وتسهيل حركة الفنيين والمستثمرين في مجالات التدوير عبر الحدود الأفريقية.

ثانياً: إطار عمل دول جنوب شرق آسيا (آسيان - ASEAN)

أقرت رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢١ إطار عمل الاقتصاد الدائري لمجتمع آسيان الاقتصادي. يهدف الإطار إلى تحقيق نموذج اقتصادي منخفض الكربون وفعال في استخدام الموارد. يركز النموذج الآسياني على ثلاثة محاور رئيسية: تسريع المشتريات الخضراء، وتسهيل التجارة في البضائع والخدمات البيئية، وتطوير التمويل المستدام لدعم المشاريع الدائرية البينية.

ثالثاً: تحالف أمريكا اللاتينية والكاريبي للاقتصاد الدائري (LAC Coalition)

تشكل هذا التحالف لدعم الانتقال نحو اقتصاد دائم في المنطقة من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

- يركز النموذج على بناء المعرفة، وتوفير التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة الدائرية.

- يعمل التحالف على سياسات إقليمية موحدة لإدارة البلاستيك والحد من الملوثات الساحلية والبحرية في دول الكاريبي وأمريكا الوسطى.

التحديات والفرص المستقبلية

فضلا عن الفرص الواعدة التي يقدمها الاقتصاد الدائري للتعاون الإقليمي في الدول النامية، إلا أن هناك عدة عقبات تحول دون الاستفادة الكاملة من هذا النموذج:

التحديات الرئيسية	الفرص والاستراتيجيات المتاحة
ضعف البنية التحتية: نقص التكنولوجيا والتمويل الكافي لإنشاء محطات معالجة وتدوير متطورة.	**التمويل الأخضر الإقليمي:** إصدار السندات الخضراء وإنشاء صناديق استثمارية إقليمية مشتركة.
القيود التشريعية: تباين القوانين بين الدول وعدم وجود معايير موحدة للنفايات والمواد الثانوية.	**دبلوماسية التقييم:** إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية تتضمن بنوداً صريحة لتسهيل المواد الدائرية.
هيمنة القطاع غير الرسمي: العمل غير المنظم في جمع وتدوير النفايات دون معايير سلامة أو كفاءة.	**الإدماج والتمكين:** دمج القطاع غير الرسمي ضمن سلاسل القيمة الرسمية وبناء القدرات.

الخاتمة

يمثل الاقتصاد الدائري فرصة استراتيجية للدول النامية للتحول من أنماط النمو الاستنزافية إلى نماذج تنموية مستدامة ومقاومة للأزمات، إن تفعيل هذا

النموذج على المستوى الإقليمي لا يضمن حماية البيئة واستدامة الموارد فحسب، بل يمتد ليشكل ركيزة أساسية لتعميق التكامل الاقتصادي، وزيادة التجارة البينية، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية للتكتلات النامية في الاقتصاد العالمي، ويتطلب تحقيق هذه الغاية إرادة سياسية جادة لتنسيق السياسات وتنظيم التشريعات وتوفير التمويل اللازم لبناء اقتصاد إقليمي دائري وشامل.

المصادر

١. Ellen MacArthur Foundation, *Towards a Circular Economy: Business Rationale for an Accelerated Transition in Developing Economies* (Cowes: Ellen MacArthur Foundation, ٢٠٢٠), ١٢–١٥.

٢. United Nations Environment Programme (UNEP), *Embracing a Circular Economy: Regional Insights and Opportunities* (Nairobi: UNEP, ٢٠٢١), ٢٢–٢٧.

٣. World Economic Forum (WEF), *Circular Economy in Emerging Markets: Competitiveness and Regional Value Chains* (Geneva: World Economic Forum, ٢٠٢٢), ٨–١١.

٤. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade, Environment and Sustainable Development: The Role of Circular Economy in South-South Cooperation* (Geneva: United Nations, ٢٠٢٢), ١٤–١٩.

٥. African Circular Economy Alliance (ACEA) and African Development Bank (AfDB), *Circular Economy Market Opportunities in Africa* (Abidjan: African Development Bank, ٢٠٢١), ٥–٩.

٦. ASEAN Secretariat, *Framework for Circular Economy for the ASEAN Economic Community* (Jakarta: ASEAN Secretariat, ٢٠٢١), ١٠–١٤.

٧. Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), *Circular Economy in Latin America and the Caribbean: Policy Coordination and Regional Integration* (Santiago: United Nations, ٢٠٢٣), ١٨–٢٢.

التحليل البنيوي للنظم السياسيّة المُعاصرة : التصنيفات، الأنماط والوظائف المؤسّسيّة

م.م. غادة حازم يونس حمو

مقدّمة

تُمثّل دراسة النظم السياسية الركيزة الأساسية لعلم السياسة المعاصر، حيث لا يمكن استيعاب حركية المجتمعات البشرية وفهم تطورها التاريخي بمعزل عن الأطر الهيكلية، والتنظيمية، والقانونية التي تدير الفضاء العام وتنظم علاقة الفرد بالسلطة داخل الدولة

ويمكن تعريف النظام السياسي بأنه شبكة معقدة، متداخلة وديناميكية من التفاعلات السلوكية والمؤسسات القانونية التي تضطلع بمهمة أساسية تتلخص في التوزيع السلطوي للقيم والموارد داخل المجتمع، وصناعة القرار العام وصياغة السياسات الملزمة لجميع الأفراد

وتكتسب دراسة هذه النظم أهمية استثنائية في ظل التحولات العالمية معاصرة، حيث لم تعد الدولة تعيش في عزلة مؤسسية، بل أصبحت النظم السياسية تتأثر وتؤثر في البيئات الإقليمية والدولية المحيطة بها. إن الفهم العميق للبنى السياسية يتطلب تفكيك الأجزاء المكونة لها، ليس فقط من منظور النصوص الدستورية الجامدة، بل عبر رصد الممارسات الفعلية، وموازين القوى على الأرض، والدور الذي تلعبه النخب الحاكمة، والأحزاب، وجماعات الضغط والمصالح.

وعليه، تستهدف هذه الورقة العلمية الموسعة تقديم قراءة منهجية متكاملة في تشريح النظم السياسية، من خلال تفكيك أنماطها البنيوية، ومناقشة معايير تصنيفاتها المعاصرة، ورصد وظائفها الجوهرية والعملياتية التي تكفل استمراريةلدولة وتحافظ على تماسكها الاجتماعي .

أولاً: المعايير المنهجية لتصنيف النظم السياسية

لقد سعى الفكر الفلسفي والسياسي عبر مختلف العصور التاريخية إلى وضع محددات ومعايير واضحة تتيح للباحثين والطلاب تصنيف النظم الحاكمة ومقارنتها علمياً. ولم تكن هذه التصنيفات اعتباطية، بل كانت تنبع من طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل حقبة، ومن زوايا التحليل البنيوي والمنهجي التي يتبناها علماء السياسة. ويمكننا تصنيف النظم السياسية المعاصرة بناءً على ثلاثة معايير جوهرية

١. معيار عدد الحكام

يعود هذا المعيار إلى الإرث الفلسفي اليوناني القديم، وتحديداً إلى كتابات أفلاطون وأرسطو، حيث جرى تقسيم بناءً على من يملك الحق في اتخاذ القرار الأعلى وكم هو عدد الأفراد المهيمنين على المؤسسات السيادية . يتفرع الى ثلاثة أنماط رئيسية:

أ- النظم المونوقراطية (الحكم الفردي المطلق) :حيث تتركز السلطة التقديرية، والتشريعية، والسيادية النهائية في يد فاعل سياسي واحد بمفرده، دون وجود مؤسسات رقابية حقيقية أو تداول سلمي للسلطة.

ب- النظم الأوليغارشية (حكم الأقلية والنخب المهيمنة) وفيه تهيمن نخبة محدودة العدد، متميزة اجتماعياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، على مقاليد التوجيه الاستراتيجي وصناعة السياسات العامة في الدولة. وتشمل النظم الاوليجارشية صورا متعددة منها:

- الأوليغارشية المالية: حيث تسيطر قلة من أصحاب الثروات ورجال الاعمال على القرار السياسي لتأمين مصالحهم الاقتصادية.
- الأوليغارشية العسكرية: المجالس العسكرية الحاكمة حكم الحزب الواحد العقائدي الذي يحتكر الحقل السياسي ويمنع أي تعددية فعلية.

ت- النظم الديمقراطية لحكم الكثرة (السيادة الشعبية) : "الشعب هو مصدر السلطات وصاحب الشرعية والسيادة العليا". وتتميز هذه النظم بوجود أطر قانونية ومؤسسية تضمن التداول السلمي للسلطة عبر

انتخابات دورية، ونزيهة، وتنافسية، تكفل حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين على حد سواء دون تمييز، وتوفر بيئة تشريعية تحمي التعددية الحزبية، وحرية الرأي والتعبير، واستقلالية المجتمع المدني.

٢. **معيار توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف**

ينظر هذا المعيار المنهجي إلى كيفية توزيع السلطات السياسية والإدارية على الرقعة الجغرافية للدولة، وكيف تتوزع الصلاحيات بين العاصمة وبين الأقاليم والمحافظات التابعة لها، وينتج عن هذا التقسيم شكلان رئيسيان للدول:

أ- الدولة الموحدة أو البسيطة : وتتميز هذه الدولة بوحدة البناء الدستوري، والقانوني، والقضائي، والتشريعي. وفي هذا النموذج البنيوي، تتركز السلطة العليا والقرارات السيادية والاستراتيجية كاملة في العاصمة المركزية لدى الحكومة القومية، بينما تقتصر الهيئات المحلية، والمحافظات، والأقاليم على صلاحيات تنفيذية وإدارية محدودة يتم تفويضها من المركز، ويمكن للحكومة المركزية تعديلها أو سحبها في أي وقت . .

ب- الدولة الاتحادية أو المركبة: وتقوم بنيوياً على مبدأ تقاسم السيادة وازدواجية الهياكل المؤسسية والقانونية بموجب الدستور الاتحادي. وفي الفيدرالية، توجد حكومة مركزية اتحادية تتولى حصرياً الملفات السيادية الكبرى مثل الدفاع الوطني، والأمن القومي، والسياسة الخارجية، والعملة النقديةَ، وبالمقابل توجد حكومات ومجالس تشريعية محلية خاصة بالولايات أو الأقاليم تتمتع باستقلال ذاتي كامل وصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها الداخلية مثل التعليم، والصحة، والشرطة المحلية، وجباية بعض الضرائب، ولا يحق للمركز التدخل في هذه الصلاحيات أو إلغائها إلا بتعديل دستوري معقد.

ثانياً: النماذج الهيكلية والتحليلية للنظم السياسية المعاصرة

عند الانتقال من التنظير العام إلى التشريح العملي لخرائط الحكم المعاصرة في عالمنا اليوم، نجد أن النظم السياسية تنقسم وتصنف بصورة أساسية بناءً على الفلسفة الأيديولوجية التي تنطلق منها، وطبيعة العلاقة الدستورية القائمة بين السلطات الثلاث الرئيسية في الدولة: السلطة التشريعية (البرلمان)، السلطة التنفيذية (الحكومة والرئاسة)، والسلطة القضائية (المحاكم والدستور). وتتوزع هذه الأنظمة على النحو التالي:

١. **النظم الديمقراطية الدستورية**

ترتكز الديمقراطيات الدستورية المعاصرة على المبدأ الفلسفي الشهير الذي صاغه المفكر الفرنسي مونتسكيو وهو "الفصل بين السلطات"؛ وذلك لمنع تركيز القوة في يد جهة واحدة مما يؤدي حتماً إلى الاستبداد. وتأخذ الديمقراطيات ثلاثة أشكال مؤسسية رئيسية لكل منها ديناميكية عمل مختلفة:

أ- النظام الرئاسي: ويقوم هذا النموذج على صيغة "الفصل التام" بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي هذه البنية، يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب في اقتراع عام ومنفصل تماماً عن انتخابات البرلمان، مما يمنحه شرعية شعبية مستقلة ومباشرة.

يصبح الرئيس هو الرأس التنفيذي الفعلي والمطلق، وهو الذي يعين الوزراء ويقيلهم، ويشكل الحكومة التي لا تحتاج لنيل ثقة البرلمان، ويكون الوزراء مسؤولين أمامه هو شخصياً وليس أمام النواب (الوزراء هنا أقرب لسكرتاريين تنفيذيين للرئيس). وفي المقابل، يمتلك البرلمان سلطة التشريع والمصادقة على الميزانية بشكل مستقل تماماً، ولا يملك الرئيس الدستوري صلاحية حل البرلمان أو الدعوة لانتخابات مبكرة، كما لا يملك البرلمان حق إسقاط الرئيس أو سحب الثقة من حكومته، إلا في الحالات الاستثنائية القصوى

المرتبطة بالخيانة العظمى أو خرق الدستور (والنموذج المعياري والأبرز عالمياً لهذا النظام هو الولايات المتحدة الأمريكية

ب- النظام البرلماني التقليدي: ويقوم على فلسفة وتطبيق "الفصل المرن، والتعاون، والتوازن المشترك" بين السلطات العامة. وفي هذا النظام، لا ينتخب الشعب رئيس الحكومة بشكل مباشر، بل ينتخب أعضاء البرلمان (السلطة التشريعية)، ومن ثم تنبثق السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) من رحم الأغلبية البرلمانية أو عبر تحالف حزبي داخل البرلمان ويصبح رئيس الوزراء.

ويتميز النظام البرلماني بوجود آليات رقابة وتبادل قوية وصارمة؛ إذ يملك البرلمان القدرة على إسقاط الحكومة في أي وقت عبر آلية "سحب الثقة"، وتملك الحكومة في المقابل، عبر رئيس الوزراء، حق الرد بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة للاحتكام إلى الشعب مجدداً .ومن أبرز أمثلته التاريخية والمعاصرة المملكة المتحدة، والمملكة الهندية، وجمهورية إيطاليا، واليابان

ت- النظام شبه الرئاسي :ويُعرف أيضاً بالنظام المختلط، وهو صيغة دستورية وهيكلية مبتكرة وتوفيقية تجمع بين خصائص ومميزات النظامين الرئاسي والبرلماني لتلافي عيوبهما.

وفي هذه البنية المؤسسية، يتم تقسيم السلطة التنفيذية إلى رأسين فعالين: الرأس الأول هو رئيس الجمهورية الذي يُنتخب مباشرة من الشعب ويتمتع بصلاحيات سيادية ودستورية واسعة وحقيقية، لا سيما في ملفات السياسة الخارجية، والاتفاقيات الدولية، والدفاع

الوطني، وقيادة القوات المسلحة، وحق حل البرلمان في ظروف معينة. والرأس الثاني هو رئيس الوزراء الذي يعينه الرئيس ولكن يجب أن يحظى بتأييد وموافقة الأغلبية البرلمانية، ويتولى رئيس الوزراء قيادة الحكومة والإشراف على السياسات الداخلية، والاقتصادية، والخدمية اليومية، وتكون الحكومة هنا مسؤولة سياسياً أمام البرلمان (والنموذج المثالي والأشهر عالمياً لهذا النظام هو الجمهورية الفرنسية الخامسة).

٢. **النظم غير الديمقراطية (السلطوية الشديدة والشمولية المطلقة)**

على الجانب الآخر من المشهد السياسي العالمي، توجد نظم ترفض المبادئ الليبرالية والديمقراطية، وتقوم على احتكار القوة وإلغاء التعددية الحقيقية، وتصنف علمياً إلى نمطين أساسيين:

أ- النظم السلطوية والاستبدادية: وتتميز بالعمل على إقصاء وتهميش الجماهير والمواطنين عن المشاركة السياسية في صنع القرار، وحظر المعارضة السياسية المنظمة، وغياب التداول السلمي للسلطة. ومع ذلك، فان النظم السلطوية قد تترك هامشاً وحرية نسبية للمواطنين في المجالات غير السياسية، مثل ممارسة التجارة والأنشطة الاقتصادية، والحرية الاجتماعية والشخصية، وحرية العبادة، طالما أن هذه الأنشطة لا تهدد استقرار النخبة الحاكمة أو تنتقد شرعيتها السيادية..

ب- النظم الشمولية الكلية: وتُمثّل الدرجة الأكثر تطرفاً، وتركيزاً، واختناقاً للسلطة في التاريخ الحديث. وفي الشمولية، لا تكتفي النخبة الحاكمة أو الحزب الواحد باحتكار الحقل السياسي فقط، بل تسعى عبر أدوات الدولة السيادية، والإعلامية، والأمنية إلى صهر المجتمع بالكامل وإعادة

تشكيله وفق أيديولوجية صارمة وشاملة. تتدخل النظم الشمولية في كل صغيرة وكبيرة من حياة الأفراد؛ تفرض رقابة مطلقة على الاقتصاد، والثقافة، والتعليم، والفنون، والأديان، وحتى على العلاقات الشخصية والأسريّة، وتعتمد على جهاز أمني مرعب، وحملات تعبئة فكرية مستمرة، وتقديس ذات القائد الملهم لمنع أي تفكير مغاير (ومن أبرز الأمثلة التاريخية النظام النازي في ألمانيا، والنظام الستاليني في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وجمهورية كوريا الشمالية في وقتنا المعاصر).

٣. التحليل الوظيفي والعملياتي للنظام السياسي

في علم السياسة وفقا نظرية الاقتراب البنيوي الوظيفي والذي طوّرها وروّج لها علماء بارزون مثل غابرييل ألموند، وديفيد إيستون، فإن النظام السياسي لا يمكن فهمه بمجرد النظر إلى هياكله القانونية والتشريعية الظاهرة، بل يجب تحليل الوظائف الديناميكية والعملياتية التي يؤديها لضمان البقاء، والاستقرار، والتكيف مع الضغوطات القادمة من البيئة الداخلية والخارجية. ويمكن تشبيه النظام السياسي بالآلة التحويلية المعقدة التي تعمل وفق دورة منتظمة هي كالآتي:

المدخلات البيئية (المطالب الشعبية والدعم) ← عمليات التحويل والمطبخ السياسي ← المخرجات والسياسات العامة (القوانين والقرارات)

وتتوزع وظائف النظام السياسي (أو مهام النظام) على أربع وظائف بنيوية واستراتيجية كبرى تشكل عصب الحياة العامة في أي دولة المعاصرة :

أ- وظيفة التنشئة الاجتماعية والتجنيد السياسي المنظم: وتُعنى هذه الوظيفة بصياغة الثقافة السياسية لأفراد المجتمع وتلقينهم، منذ الصغر وطوال مسيرتهم الحياتية، المبادئ، والقيم، والتوجهات السياسية التي تبنى عليها شرعية الدولة، وتتم هذه العملية عبر مؤسسات متعددة مثل الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ودور العبادة، ووسائل الإعلام. أما التجنيد السياسي، فهو الآلية المنهجية والمؤسسية التي يتبعها النظام لفرز، واختيار، وتدريب العناصر والكوادر البشرية المؤهلة وتصعيدها لشغل المناصب القيادية والمؤسسية في الدولة مثل النواب، والوزراء، والقضاة، والدبلوماسيين لضمان استمرار عمل النخبة الحاكمة بكفاءة وتجدد الطاقات البنيوية.

ب- وظيفة استخلاص وتعبئة الموارد الاقتصادية: وتعكس قدرة النظام السياسي وصلاحيته في جباية وتحصيل الضرائب والرسوم من الأفراد والشركات، واستغلال واستثمار الثروات والموارد الطبيعية الوطنية (مثل النفط، والغاز، والمعادن)، وتحويل هذه الموارد المادية إلى طاقات وقدرات مالية ضخمة تدعم الموازنة العامة للدولة. وتمكّن هذه الوظيفة الاستخلاصية النظام من الإنفاق على المشاريع الاستراتيجية والتنموية، وبناء البنى التحتية، وتوفير الخدمات العامة والرواتب.

ت- وظيفة ضبط وتوجيه السلوك العام للمجتمع: وتتضمن قيام النظام بصياغة وتشريع القوانين والأنظمة الملزمة التي تحكم سلوك

الأفراد والجماعات، وتنفيذها بصرامة وعدالة عبر استخدام الأدوات السيادية والأمنية المشروعة (مثل الشرطة، والقضاء، والمحاكم).والهدف الأساسي من هذه الوظيفة التنظيمية هو منع الفوضى، وحل النزاعات بين المواطنين بطرق قانونية سلمية، وحماية الملكيات العامة والخاصة، وبسط هيبة الدولة لضمان الاستقرار والسلم الأهلي والاجتماعي داخل رقعة الدولة الجغرافية.

ث- وظيفة الاستجابة التنموية وتحويل المدخلات المجتمعية: وتُمثّل جوهر العملية السياسية ودورة حياتها؛ إذ يقوم النظام السياسي بدور مجسات الاستشعار لاستقبال المطالب، والشكاوى، والاحتياجات المتنوعة والمتزايدة القادمة من المجتمع (والتي تشكل المدخلات مثل المطالبة بتحسين جودة التعليم، أو توفير فرص عمل للشباب، أو تحسين الرعاية الصحية)، ومن ثم يقوم بمعالجتها وغربلتها داخل المطابخ السياسية والمؤسسية، ليقوم بعد ذلك بتحويلها وإخراجها على شكل قوانين، وقرارات، وخطط تنموية، وسياسات عامة ملموسة تلبي تلك الاحتياجات وتشكل المخرجات، وتتبعها عملية التغذية العكسية الراجعة لرصد مدى رضا المجتمع عن تلك القرارات.

خاتمة وقراءة استشرافية

في ختام هذه الورقة التحليلية المعمقة، يظهر لنا بوضوح وجلاء من خلال الدراسة المقارنة للنظم السياسية أنه لا يوجد نموذج مؤسسي أو قالب دستوري جاهز ومطلق الصلاحية للتطبيق الآلي في جميع المجتمعات البشرية دون قيد أو شرط.

إن النظام السياسي لأي دولة ليس مجرد نصوص قانونية يتم استيرادها ومحاكاتها من النماذج الغربية أو الشرقية، بل هو كائن حي ونتاج طبيعي لتفاعل تاريخي طويل، وظروف اقتصادية واجتماعية ملموسة، وثقافة مجتمعية وقيمية خاصة بكل أمة وشعب على حدة

إن المحدد الحقيقي والشرط الجوهري لنجاح ، وفاعلية، واستقرار أي نظام سياسي في الفقه الأكاديمي المعاصر لم يعد يرتبط بالشعارات البلاغية أو المسميات الرسمية، بل بات يرتبط ارتباطاً شرطياً بمدى قدرته على تحقيق ثلاثة مستهدفات استراتيجية وحضارية كبرى هي:

أولاً: تحقيق (المأسسة) وترسيخ مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء.

ثانياً: القدرة على التكيف والاستجابة المرنة لمتطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات.

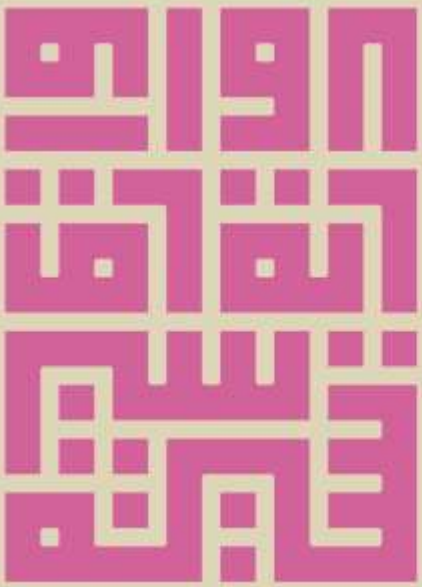
ثالثاً: كفالة الكرامة الإنسانية وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وبناءً على ذلك، فإن تجديد، وتطوير، وتحديث البنى الهيكلية والسياسية، ومحاربة الفساد المؤسسي، يظل شرطاً أساسياً وعملاً مستمراً لتحقيق الاستقرار الشامل والتقدم الحضاري للمجتمعات الإنسانية.











أوراق سياسية

دوريّة علميّة شهريّة مُحكمة
تصدر عن كُليّة العلوم السياسيّة
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

رقم الإيداع في دار الكُتب والوثائق ببغداد: ١٣٧٨ لسنة ٢٠١٠

Deposit number at the National Books and Archives House in Baghdad: 1378 of the year 2010

أوراق سياسية

هيئة التحرير

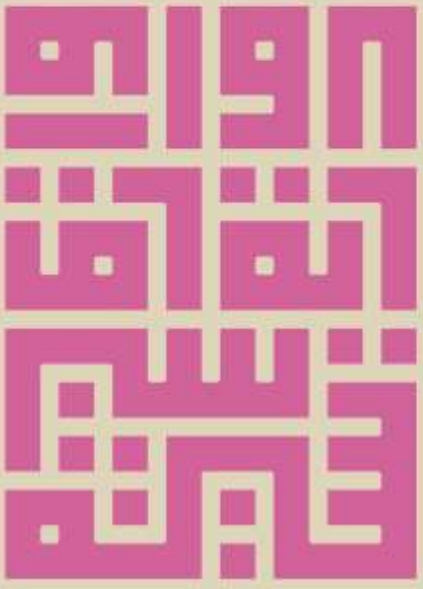
أ.م.د. صُهيب خالد جاسم الطائي ..... رئيس التحرير
أ.د. وليد سالم محمد .....عضواً
أ.د. حازم حمد موسى .....عضواً











أوراق سياسية

دوريّة علميّة شهريّة مُحكمة
تصدر عن كُليّة العلوم السياسيّة
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

أوراق سياسية

اللجنة الفنيّة:

أ.د. صلاح الدين سليم محمد ..... رئيساً ومُدققاً لغوياً
م.م. محمد سيف الدين محمود ..... عضواً
السيدة رنا فاضل أحمد ..... عضواً

اللجنة الفكريّة:

أ.د. جمال كمال إسماعيل ..... رئيساً
أ.م.د. محمد صلاح محمود ..... عضواً
أ. محمد صالح شطيب ..... عضواً
أ.م.د. محمد حازم حامد ..... عضواً

التصميم والتنفيذ: أ.م.د. ليث مزاحم خضير